دراسة قياسية تحليلية لفعالية تغيرات الإنفاق العام على النمو الإقتصادي.
دراسة حالة الجزائر.

د. لبزة هشام
جامعة الوادي

الملخص:

يسعى هذا البحث إلى إظهار فعالية تغيرات سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي في الإقتصاد الجزائري من خلال التحولات السياسية والإقتصادية التي يشهدها هذا البلد، وسوف يتم الإعتماد على إستخدام الأساليب الكمية القياسية، ونخص بالذكر نماذج الأشعة ذات الإنحدار الذاتي الهيكلية؛ حيث يسمح لنا هذا التحليل للصدمات العشوائية بقياس الأثر المفاجئ لتغيرات الإنفاق العام على باقي متغيرات الدراسة، وتحديد العلاقات السببية ما بين المتغيرات الإقتصادية، كما يسمح في العديد من الأحيان في تحديد نوع العلاقة ما بين هذه المتغيرات في الآجال القصيرة، وهو ما يتيح لنا بمعرفة الآثار والتغيرات التي على مستوى الظواهر الإقتصادية.

Résumé:

Cette recherche vise à démontrer l'efficacité des changements dans la politique des dépenses publiques sur la croissance économique dans l'économie algérienne à travers les transformations politiques et économiques en cours dans ce pays, et se fondera sur l'utilisation de la norme des méthodes quantitatives, distingué modèles VAR , nous permettant cette analyse des chocs aléatoires mesurant l'effet d'un coup à l'évolution des dépenses publiques sur le reste des variables de l'étude, et d'identifier les relations de la causalité entre les variables économiques , et permet dans de nombreux cas d'identifier le type de relation entre ces variables dans le court, ce qui nous permet de connaître les effets et les changements au niveau des phénomènes économiques.

المقدمة:

تبنت الجزائر منذ سنة 2001 سياسة توسع في الانفاق العام ممثلة في البرنامجيين الضخمين اللذان أقرا خلال الفترة 2001–2011، وهما برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، والهدف الرئيسي من ذلك هو تنشيط الاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو الاقتصادي في ظل تحسن الوضعية المالية نتيجة الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري بشكل متواصل خلال بدايات الألفية الثالثة.

ويكون تأثير الانفاق العام على نمو الناتج المحلي بشكل مباشر، إذ أنه وفي إطار التحليل الديناميكي والذي يعتبر الأنسب لتحليل الوقائع الاقتصادية، فإن أثر الانفاق العام يمر عبر عدد من المتغيرات الاقتصادية حتى يؤثر على النمو الاقتصادي، وبتالي فإن سلوك هذه المتغيرات نتيجة زيادة الانفاق العام يعتبر عاملاً هاماً في التأثير على الناتج المحلي، ومن هنا تبرز لنا إشكالية هذه الدراسة:

ما هو النموذج القياسي المناسب لدراسة مدى إستجابة وفاعلية سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر؟.

أولاً: تطور النفقات العامة في النظرية الاقتصادية.

جاء تطور النفقات العامة كنتيجة لتطورات الفكر الاقتصادي ونظرته لمدى جدوى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ومن ثم لمدى أهميتها في التأثير على آلية سير النشاط الاقتصادي، وفي هذا الصدد فإن تطور النفقات العامة تركز في نظرتين رئيسيتين كان لهما التأثير الأبرز فيما يخص طبيعتها وهيكلتها.

فبالنسبة للفكر الكلاسيكي بقيادة "آدم سميث" فإن آلية السوق تتميز بتلقائيةالتوازن عن طريق ما سمي بـ"اليد الخفية" دون الحاجة لتدخل الدولة لتصحيح الاختلال في النشاط الاقتصادي، إذ ينطلق من مبدأ "الإيديولوجية الفردية" كأساس لقيام النشاط الاقتصادي[1]، والذي يشير إلى سعي الأفراد لتعظيم مصالحهم الخاصة انطلاقا من تمتعهم بالحرية الاقتصادية مع اقتصار دور الدولة فقط على تهيئة الظروف المناسبة لأنشطتهم، وذلك بتوفير الأمن حماية الحدود وتحقيق العدالة مع القيام ببعض المشاريع المساعدة، ومن ثم فإنه حسب "آدم سميث" فإن النفقات العامة للدولة تتركز في: نفقات الأمن، نفقات العدالة، ونفقات بعض المشاريع العامة المساعدة لتطوير نشاط القطاع الخاص كتهيئة الموانئ والطرق ومؤسسات تعليم وتدريب الشباب[2].

ونتيجة لأزمة الكساد الكبير لسنة 1929 وعجز الفكر الكلاسيكي عن إيجاد مخرج لها وثبوت عدم صحة فرضية التوازن التلقائي للسوق عن طريق اليد الخفية التي جاء بها "سميث"، ظهر الفكر المالي الكينزي الذي أوضح كيف أن آلية السوق تتميز بالعديد من الإخفاقات في تسير النشاط الاقتصادي، والمتمثلة خصوصا في عدم التخصيص الأمثل للموارد، عدم التساوي في توزيع الدخول والآثار الخارجية السلبية، وبالتالي فإن تدخل الدولة عن طريق نفقاتها العامة يعتبر أمرا ضروريا

لتصحيح تلك الإخفاقات ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي[3]

ثانياً : النمو الاقتصادي في النظريات الحديثة.

إن الغموض الذي خلفته بعض النماذج النيوكلاسيكية يجب التحرر منه بغرض النمو الاقتصادي، هذا ما كان هاجس الاقتصاديين خلال السبعينات والثمانينات، حيث زادت حدة ديون العالم الثالث مع أزدياد عدم قدرة النظرية التقليدية على تفسير التفاوت في الأداء الاقتصادي بين الدول.

لذا فإن نظرية النمو الحديثة أو النمو الداخلي تمدنا بالإطار النظري لتحليل النمو الداخلي GNP الذي يتحدد بالنظام الذي يحكم العملية الإنتاجية، وليس عن طريق قوى خارج النظام، على العكس من النظرية النيوكلاسيكية التقليدية، فهذه النماذج تنظر إلى أن GNP بوصفه نتيجة طبيعية للتوازن طويل الأجل.

إن المبدأ الأساس المحرك لنظرية النمو الحديثة هو تفسير كل من اختلاف معدل النمو بين الدول وارتفاع معدل النمو الملاحظ. لذا فإن النظرية تبحث عن تفسير للعوامل التي تحدد حجم نمو الـ GNP ومعدله الذي لم يفسر ويتحدد خارج معادلة النمو النيوكلاسيكية لـ(سولو) ويطلق عليه بواقي سولووبناءً عليه فإن النظرية الحديثة أعادت تأكيد أهمية الادخار والاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو السريع في العالم الثالث، فلا توجد قوة تقود إلى التوازن في معدلات النمو بين الاقتصادات المغلقة، ومعدلات النمو القومي تظل ثابتة وتختلف بين الدول بالاعتماد على معدلات الادخار الاجمالي ومستويات التكنولوجيا[4].

ثالثاً : الاثار الإقتصادية للنفقات العامة على النمو الإقتصادي.

تؤثر النفقات العامة في النمو الإقتصادي عن طريق تأثيرها في حجم الطلب الكلي الفعال وذلك لأن النفقات التي تقوم بها الدولة تشكل جزءاً مهماً من هذا الطلب وتتوقف علاقة النفقات العامة بحجم الطلب الكلي وأثرها عليه، أي مقدار النفقات العامة ونوعها من ناحية ، وعلى درجة

مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على التوسع في إنتاج السلع والخدمات وعلى درجة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتحققة في الدولة من ناحية أخرى.

وتأخذ هذه النفقات شكل نفقات تحويلية سواء كانت نقدية أم عينية بصورة سلع وخدمات ، وفي كلتا الحالتين فأنها تؤثر في تغيرات النمو الإقتصادي ، فالنفقات التحويلية النقدية تؤدي إلى زيادة دخول الأفراد وبتالي إلى زيادة الطلب لاسيما على السلع الأساسية التي لم يتحقق الأشباع منها وهذا يؤدي إلى تحفيز الإنتاج وزيادته[5].

أما عندما تأخذ النفقات الاجتماعية طابعاً عينياً، فان الفائدة منها قد تكون أكبر مقارنة التحويلات النقدية ، التي توجه معظمها لأغراض استهلاكية وعليه فالنفقات الإجتماعية بصورها المختلفة تزيد من كفاءة الأفراد من ذوي الدخول المحدودة ، لترفع من قدرتهم على العمل والإنتاج ومن ثم تساهم في زيادة الناتج الوطني الخام.

وأما النفقات الإقتصادية فتتمثل هذه النفقات في قيام الدولة بأنفاق جزء من إيراداته لأنتاج السلع والخدمات الضرورية للمجتمع، أو بتنفيذ هذه النفقات في صورة إعانات حكومية إلى بعض المشاريع الخاصة لتحقيق هدف إقتصادي معين كالحد من أثر إرتفاع أسعار بعض السلع ، كما أن بعض الإعانات تستخدم لتمويل مشاريع معينة على تجهيز نفسها من الآلات والمعدات اللازمة لإستمرار نشاطها الإنتاجي[6].

وتستطيع الدولة بواسطة النفقات العامة أن توجه الإنتاج في الاتجاه الذي تتحقق فيه مصلحة المجتمع في مجموعة فإذا رأت الدولة أن من مصلحة المجتمع التوسع في منتوج معين والعمل على تقليل إنتاج هذا المنتوج فسيتم ذلك عن طريق منح إعانات مالية لمشروع التي تقوم بإنتاج هذا المنتوج وفرض ضرائب على عليه وبذلك تتجه بعض عناصر الإنتاج إلى النشاط الذي شملته الدولة. وبإمكان الدولة أن تعمل على إنتقال بعض عناصر الإنتاج من مكان إلى أخر وذلك عن طريق زيادة حجم النفقات العامة المخصصة لخدمات التعليم والصحة والمشاريع السكانية فيؤدي ذلك إلى زيادة القدرة على العمل وعلى الادخار وبتالي إلى جذب عناصر الإنتاج .

رابعاً : تحليل تطور النفقات العامة في الجزائرللفترة 1990-2011.

تقسم النفقات العامة في ميزانية الجزائر إلى قسمين: نفقات التسيير، نفقات التجهيز، وهذا طبقا للتفرقة بين طبيعة النفقات حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأثر الذي يحدثه والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع من أنواع النفقات.

تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة بنمو الإنفاق العام وارتفاعمعدّلاته سواء نفقات التسيير منه أو نفقات التجهيز، وهو ما يمكن أن نطلق عليها- بالسياسة الإنفاقية التوسعية-، ويرتبط نمو الإنفاق العام وتصاعدمعدّلاته ارتباطا وثيقبالتطوّرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر إبان تلك الفترة، وبالتوسع الظاهر في الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية...الخ، بالإضافة إلى النفقات العسكرية إلى جانب التوسع في الإنفاق الاستثماري لتمويل المشاريع الاقتصادية ذات المنفعة العامة(مشاريع خطط التنمية). ومنأنّ حجم النفقات العامة في سنة 1990 كانت متواضعة إذ بلغت 136.5 مليار دج ارتفعت إلى 420.13 مليار دج (كما هو موضح في الشكل أدناه)،وتزايدّتبمعدّلات مرتفعة لتصل في منتصف عشرية التسعينات نهاية سنة 1995 إلى 759.61 مليار دج أيأنّ نسبة الزيادة بلغت 80.8% وقد استمرت هذه الزيادة في النفقات العامة إذ بلغت في نهاية الألفية الثانية 1999، 961.682 مليار دج أي بزيادة 26.6% ارتفعت هذه النسبة في النفقات العامة مرة ثانية خلال سنة 2004 حيث بلغت النفقات العامة 1775300 مليار دج بنسبة زيادة قدرها 82.25% كما تكشف لنا أرقام النفقات العامةأنّ السياسة الإنفاقية خلال النصف الثاني من التسعينات ليست أكثر توسعية من سابقتها[7]، وذلكأنّ نسبة الزيادة في النفقات العامة في عام 1999 لم تبلغ سوى 26.6% بالمقارنة بسنة. والجدير بالذكرأنّ السياسة الإنفاقية للأربع سنوات الأولى من الألفية الثالثة شهدتتطوّرات هامة حيث عاودت الزيادة مرة ثانية إذ بلغ حجم النفقات سنة 2004 إلى 1775300 مليار دج أيأنّ نسبة الزيادة بلغت 82.25% بالمقارنة مع سنة 1999[8].

الشكل رقم (01): تطور حجم النفقات العامة خلال الفترة 1990-2011.

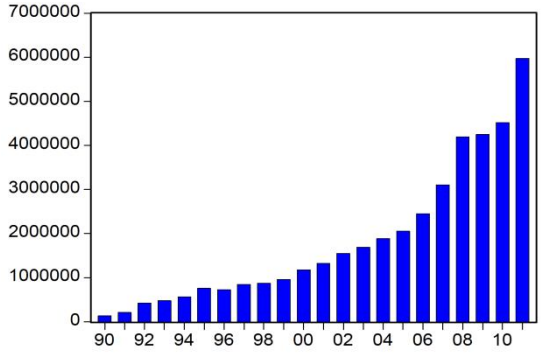

المصدر: من إعداد الباحث:

-ONS, Rétrospective Statistique(1970- 2002), Edition 2005.

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسنوات 2000، 2001، 2002، 2003، 2004.

-البنك الدولي العالمي 2011.

وشهدت الفترة 2005-2011 تزايد حجم النفقات العامة نتيجة لإعتمدات الحكومة الجزائرية خلال هذه الفترة على النفقات العمومية، ما قفز بإجمالي موازنات البرامج الاستثمارية إلى أكثر من 450 مليار دولار ودعم النمو (2005 – 2011)، والمخطط التكميلي (2010 – 2014)، إلا أنّه في ظلّ إنخفاض مؤشرات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإنّ قيمة النفقات، على ضخامتها، جرى توجيهها إلى اقتصاد له قدرات إمتصاص متوسطة نسبياً، من جانب آخر، فالارتفاعات المستمرة لموازنات الدولة خلال السنوات الأخيرة، والتي طالت نفقات التسيير – تشمل أجور موظفي القطاع العام-، فخلال سنة 2011 ارتفعت هذه النفقات مقارنة مع سنة 2010 بنسبة 25%، ويُرتقب أن ترتفع في سنة 2012 بنسبة 7 % مقارنة مع السنة الحالية، ما سيعمّق عجز الميزانية إلى مستوى يتعدّى 54 مليار دولار، بسبب الزيادة المفرطة في النفقات، علماً أنّ قيمة العجز المتوقعة تعادل ربع الناتج الداخلي الإجمالي للجزائر[9].

وإجمالاًفإنّ التوازن الداخلي للإقتصاد الوطني يعاني من اختلال يتمثل في عدم التناسب بين الإيرادات العامة والإنفاق العام وقد تمثلت الاختلالات أساسا في نمو النفقات العامةبمعدّل أعلى من نمو الإيرادات العامة المتاحة محدودة المصادر.

خامساً: تطورات معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

إن النمو السلبي في بداية التسعينيات يعكس لنا مدى التخلف الذي عرفته وتيرة الإنتاج في مقابل تزايد كبير في الرغبات والحاجيات للمجتمع الذي عرف نوعا من الانفتاح العشوائي علي

الخارجي في إطار محيط دولي غير ملائم ، وهدا النقص والضعف في الإنتاج له علاقة خلال هده الفترة بانخفاض وتيرة التراكم الذي يبقي ضروري لتحقيق النمو، بالإضافة إلي تدهور طاقة الإنتاج في مختلف القطاعات ، كما إن هدا النقص في الإنتاج يرجع إلي قلة التمويل بوسائل الإنتاج من مواد أولية جراء انخفاض أسعار البترول ، وكدا التبعية الشديدة للخارج التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري حتى الآن، وقد ترتب علي صعوبة التحكم في هده العوامل بالإضافة إلي سوء التسيير والتنظيم تدني وانخفاض معدلات نمو الاقتصاد الجزائري خلال النصف الأول من التسعينات حيث وصل النمو إلي (0.9%) سنة 1994، كما إن ضعف معدل الإستثمار كان له الدور الرئيسي في تدني النمو .

وعرفت معدلات النمو الاقتصادي إنطلاقة حقيقية منذ 1995وا ستدام النمو في المدى الطويل من الإصلاح ودلك بفضل السياسة الاقتصادية المتبعة خلال هده الفترة والصرامة في التنفيذ والمتابعة للسياسة المالية والنقدية مما جعل احتياطيات الصرف ترتفع [10]، كما يتضح من هذه النتائج علي مستوي النمو القياسي المحقق أن هناك إنطلاقة إقتصادية حقيقية قد عرفها الاقتصاد الجزائري مند 1999 .

ما يمكن كذلك ملاحظته من خلال تطور معدلات النمو في الجزائر بعد فترة الإصلاح إن ما تحقق وخاصة سنة 2004 جدير بالملاحظة فعكس ما كان منذ 15 سنة حيث النمو في إطار المحروقات والفلاحة إلا ما تحقق خلال 2004 من إنخفاض في النمو يعود إلي هدين القطاعين ووصل النمو خارج المحروقات 6.2 %، أما خارج الفلاحة والمحروقات فقد وصل النمو الإقتصادي إلي 6.8 % خلال نفس السنة .

أما النمو المحقق من 2001 إلي 2003 فقد بلغ في المتوسط السنوي4% ، فإستراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر حالياً فتتدرج علي المستوي الداخلي في الدعم الذي توليه الدولة لهده العملية من خلال البرامج الطموحة ، برنامج الإنعاش وبرنامج دعم النمو، وهو في رأي دعم كبير يقدم للاقتصادي بهدف استدامة النموا نعاش الاقتصاد، وتركز الجزائر حالياً علي ثلاث مجالات وهي تحقيق الاستقرار المالي للموازنة من خلال تدبير جديدة لعائدات النفط ، وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار ومشاركة القطاع الخاص، وتحسين استفادت الأفراد من الخدمات.

الشكل رقم (02): يبين تطورات معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2011.

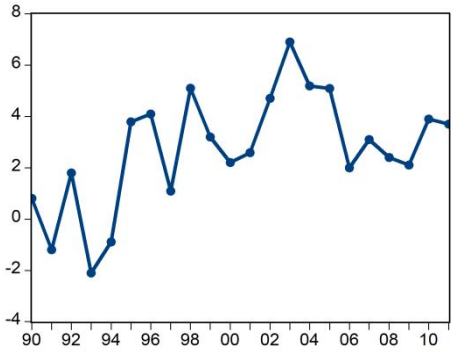

المصدر: البنك الدولي العالمي 2011.

عموماً فإن النمو الإقتصادي خلال الفترة 1990- 2011 شهد مستويات متواضعة لم تتجاوز معدل متوسط حدود 2.7% متأتية في الغالب من قطاع المحروقات مع أداء ضعيف لقطاع خارج المحروقات، بشكل دفع الدولة إلى إعادة النظر في تركيبة الإقتصاد الجزائري من خلال إتباع سياسة إقتصادية تتركز بالأساس على التوسع في الإنفاق العام.

سادساً: نمذجة تغيرات الإنفاق العام على النمو الإقتصادي.

1- جمع المعطيات: تمت تسمية متغيرات الدراسة بالرموز التالية:

- ✓ متغيرة معدلات النمو الإقتصادي *tce*.
- ✓ متغيرة النفقات العامة *dep*.

في هذه المرحلة نقوم بتقدير النموذج الخطي، معتمدين على أهم المعايير الإحصائية والتي تتطابق مع النظرية الإقتصادية والإحصائية، كما يبينه في الشكل التالي:

الشكل رقم(03): يمثل تحدير معادلة النفقات العمومية على النمو الإقتصادي.

Dependent Variable: TCE
Method: Least Squares
Date: 09/27/12 Time: 18:35
Sample: 1990 2011
Included observations: 22

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.931311	0.710371	2.718738	0.0132
DP	4.25E-07	2.95E-07	1.442023	0.1648

R-squared	0.094180	Mean dependent var	2.706818
Adjusted R-squared	0.048889	S.D. dependent var	2.232164
S.E. of regression	2.176917	Akaike info criterion	4.480204
Sum squared resid	94.77932	Schwarz criterion	4.579390
Log likelihood	-47.28224	F-statistic	2.079431
Durbin-Watson stat	1.151262	Prob(F-statistic)	0.164773

المصدر: من إعداد الباحث بالإستعانة برنامج *Eviews*

إذا أردنا تقييم النموذج في الشكل أعلاه نجد أن معامل التحديد R^2 ضعيف جداً حيث يبين لنا أن 0.09 من تغيرات معدلات النمو الإقتصادي مشروحة بواسطة تغيرات النفقات العامة، أما إحصائية ستودنت

المحسوبة للمعلمة الميل الحدي أقل من إحصائية ستودنت المجدولة المقدرة بـ 1.96عند مستوى معنوية 5% ودرجة و عموماً يعتبر النموذج المقدر لا يعبر على علاقة النمو الإقتصادي بالنفقات العامة ومن أجل تحسين النموذج سنحاول أن ندرس إستقرارية المتغيرات ونحاول الإجابة على التساؤل التالي: **هل هناك إمكانية التكامل المشترك (المتزامن) بين النفقات العمومية والنمو الإقتصادي؟.**

بصفة عامة نستطيع القول –بعد دراسة إستقرارية المتغيرات– أن إختبار إمكانية وجود مسار مشترك بين المتغيرات لا يكون إلا بين المتغيرات المتكاملة من نفس الدرجة والتي تنمو بنفس وتيرة الإتجاه على المدى الطويل[13]، والتي نقوم بتطبيق طريقة المرحلتين لأنجل وغرانجر، وعليه وحسب المعطيات التي هي لدينا فإنه لا يوجد مجال للتكامل المشترك بين هذه المتغيرات كون أن تكاملها ليس من نفس الدرجة. لذا نحاول إقتراح إستخدام نموذج أشعة الإنحدار الذاتي بين النمو الإقتصادي والنفقات العامة في الجزائر. وتوجد عدة طرق لتقدير شعاع الانحدار الذاتي VAR ، فهي التي تعتمد على حذف الجذور الأحادية من السلاسل المدروسة وهذا عن طريق فروقات المتغيرات ، ولكن تبقى هذه الطريقة لها نقائص وعيوب وذالك بسبب حذف المعلومات المتواجدة على مستوى المتغيرات وهذا ما يؤدي بدوره إلى التأثير على نوعية التنبؤ سواء كان على المدى الطويل أو القصير. وهناك طريقة ثانية وهي طريقة أعظم إحتمال (MVIC) ، ولكنها هي الأخرى حساسة لكونها تتأثر بأخطاء التخصيص، وبالتالي نستطيع القول أن طريقة المربعات الصغرى، هي الطريقة الأسهل تطبيقاً لهذا الغرض ، والشكل التالي يبين تقدير نموذج شعاع الإنحدار الذاتي VAR(3).

الشكل رقم (04): تقدير نموذج شعاع الإنحدار الذاتي VAR(1).

Vector Autoregression Estimates
Date: 10/01/12 Time: 10:06
Sample(adjusted): 1991 2011
Included observations: 21 after adjusting endpoints
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	TCE	DEP
TCE(-1)	0.413946	-8114.904
	(0.21170)	(31037.6)
	[1.95535]	[-0.26145]
DEP(-1)	2.84E-07	1.173958
	(3.6E-07)	(0.05228)
	[0.79521]	[22.4533]
C	1.235241	16667.33
	(0.80842)	(118524.)
	[1.52797]	[0.14062]
R-squared	0.249129	0.968457
Adj. R-squared	0.165699	0.964952
Sum sq. resids	75.70622	1.63E+12
S.E. equation	2.050829	300675.8
F-statistic	2.986086	276.3224
Log likelihood	-43.26226	-293.0687
Akaike AIC	4.405929	28.19702
Schwarz SC	4.555147	28.34623
Mean dependent	2.797619	1905458.
S.D. dependent	2.245268	1606078.
Determinant Residual Covariance		3.76E+11
Log Likelihood (d.f. adjusted)		-339.4616
Akaike Information Criteria		32.90110
Schwarz Criteria		33.19954

المصدر: من إعداد الباحث بالإستعانة برنامج *Eviews*

ومن خلال ملاحظة البيانات نظرياً تظهر المعادلة الأولى (النمو الإقتصادي) مقبولة وهذا راجع لكون أن النمو الإقتصادي مشروح بصفة حسنة و يتأثر بصفة مباشرة بالنمو الإقتصادي للفترة

السابقة، بحيث قدرت المرونة بـ :0.41 كما يتأثر بمتغيرة النفقات العامة. ولكن الملاحظ كذالك أن إختبار ستودنت أثبت عدم معنويتة عند بعض المعاملات. وهذا ما يؤكده أن هناك تحسن في معامل التحديد R^2 مقارنة بالنموذج الذي في شكل رقم (03)وبالرغم يعتبر ضعيف نسبياً والذي يقدر بـ 0.24 أي أن 24% من المشاهدات هي مشروحة بدلالة المتغيرات الداخلية المتأخرة بالنسبة للنمو الإقتصادي وبالنسبة للمشاهدات السابقة لمتغيرة الإنفاق العام ا، أما بالنسبة لباقي المشاهدات فهي حوالي 76% تكون مشروحة ضمن البواقي.

ومن الناحية الإقتصادية فإن المعاملات موافقة لنظرية الإقتصادية، فنجد أن العلاقة طردية بين كل من الإنفاق الحكومي لسنة السابقة والنمو الإقتصادي للفترة الحالية، وهذا راجع للإيرادات المحصل عليها نتيجة لنفقات العامة لسنوات السابقة وهو ما يؤثر إيجابياً على معدلات النمو الإقتصادي، بالنسبة للعلاقة بين النمو الإقتصادي للفترة السابقة الفائدة والإنفاق الحكومي فهي علاقة عكسية وذاك لأن الإشارة سالبة عند متغيرة النمو الإقتصادي التي لها تأخير من الدرجة الأولى ومرتبط بالنفقات العامة لسنة السابقة نظراً لنظرية تزايد النفقات.

أما من ناحية التقييم الإحصائي تظهر معادلة النفقات العمومية أن الإنفاق مشروح بصفة جيدة ويتجلى من خلال قيمة معامل التحديد (R^2=0.96) وهذا عن طريق قيمه السابقة وكانت المرونة تقدر بـ : 1.17 وكذالك بدلالة مشاهدات المتأخرة لمتغيرة النمو الإقتصادي، وعند إختبار ستودنت فقد أثبت معنوية معلمة النفقات العامة.

خاتمة:

كانت الغاية من هذا البث هو إيجاد الأثر الكمي لتغيرات الإنفاق العمومي على النمو الإقتصادي في الجزائر،أي كيفية سريان تأثير الزيادة في الإنفاق العام على النمو الإقتصادي، وما يصاحب ذلك من تغيرات على معدلات الفائدة ومن ثم تغيرات كل من الإستهلاك والإستثمار الخاص، فإن ذلك يعكس إلى حد كبير نوعية العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الإقتصادي إن كانت موجبة أم سالبة، حيث إختلفت نتائج الدارسات في ذلك نتيجة إختلاف الأسس والفرضيات المنطلق من خلالها لتحديد العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الإقتصادي.

كما تظهر لنا أن العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي تكون موجبة إذا كان عنها في شكل التغيير النسبي السنوي، وتكون سالبة إذا كان يعبر عنها بالتغيير في معدل النمو السنوي، وعموما فإن أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي يتأثر بخصائص الاقتصاد الجزائري ومنها:

الكفاءة التكنولوجية، المقدرة التنظيمية والتخصص الإنتاجي، ويتأثر كذلك بفترة الدراسة والمتغيرات التي تعكس حجم القطاع العام.

حيث عند دراستنا التطبيقة لإستقرارية المتغيرات وجدت أنها ليست متكاملة من نفس الدرجة لذا وجب تقدر نموذج إنحدار شعاع الذاتي للفترة 1990–2011. ويمكن حصر أهم النتائج التي يتسنى لنا إستخلاصها من هذه الدراسة في النقاط التالية:

- حسب قيم المعيارين *Akaike* و *Schwarz* وجد التأخير الأول $p=1$ من أجل تقدير للشعاع *VAR(1)*
- هناك علاقة طردية بين كل من الإنفاق الحكومي للفترة السابقة والنمو الاقتصادي الحالي، أي أنها تؤثر إيجلباً على النمو الاقتصادي .
- هناك تحسن في معامل التحديد R^2 مقارنة للمعادلة الأولى– النمو الاقتصادي– لنموذج *VAR(1)* .
- ظهرت معادلة النفقات العمومية أن الإنفاق مشروح بصفة جيدة ويتجلى من خلال قيمة معامل التحديد ($R^2=0.96$) وهذا عن طريق قيمه السابقة.
- إن المتغيرات الهيكلة الخاصة بالنموذج الأصلي تجيب و تستجيب بصفة قوية لمختلف الصدمات المطبقة على مختلف هذه التغيرات، و بهذا نستطيع القول أن أي تغير أو تذبذب في النفقات العامة لتأخيرات السابقة سواءاً بالزيادة أو النقصان، فإنه يؤثر حتماً على النمو الاقتصادي.

المراجع والتهميش:

1–حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص:202

2– نفس المرجع ص:204–206.

3– البنك الدولي ، موجز إعلامي بشأن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ص: .4

4– فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصاديةسياسياً في الوطن العربي،أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد،الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، عمان ،2008، ص:92.

5– هشام محمد صفوت العمري، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية ،الجزء الأول الطبعة الثالثة مطبعة التعليم العالي، العراق، 1990، ص: 88.

6– مرجع سابق، ص: .91

7- مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة لنيل شهادة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، الجزائر، ص ص:170-171.

8- نفس المرجع ، ص:170.

9 – تم زيارة الموقع:www.lanation.info : أسباب إرتفاع النفقات العامة من وجهة نظر الخبراء الاقتصاديين، التاريخ 2012/09/29، على الساعة:17:15.

10- بنك الدولي "والبنك الإفريقي للتنمية "مستقبل التنمية في المغرب العربي منتدى ليبيا للتنمية البشرية 24 و25 ماي 2006، تونس، ص:.04

11-*Régis. Bourbonnais « Econométrie »,6eme édition , Dunod , Paris* ,2005 ,p 229.

12 – عبد القادر محمد عبد القادر عطية "الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، ط2، الدار الجامعية، الإسكندرية،2000، ص623.

13 G. Bresson – A.Pirotte « Econométrie des séries temporelles ».Edition, Press Universitaires de France ,p125.